



مركز أ. د. احمد المنشاوي
للنشر العلمي والتميز البحثي
مجلة كلية التربية

=====

دور الرقابه الداخليه في تقليل الهدر التربوي فى مؤسسات التعليم قبل الجامعى بدوله الكويت (دراسة تحليلية)

إعداد

د / ثابت حمدى ثابت

أ. د.م / نعمات عبد الناصر أحمد

مدرس التربية المقارنه والإدارة التعليمية

أستاذ مساعد التربية المقارنه والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة أسيوط

كلية التربية - جامعة أسيوط

thabet.mohamed@edu.aun.edu.eg

nematt.ahmed@edu.aun.edu.eg

أ/حمد متعب فالح البصمان

باحث ماجستير تخصص التربية المقارنة والإدارة التعليمية

hamadalbasman1@gmail.com

«المجلد الواحد والأربعون- العدد الرابع – جزء ثانى- أبريل ٢٠٢٥ م»

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مستخلص البحث

يهدف البحث الحالى إلى تحليل ودراسة الإطار الفكري لنظم الرقابة الداخلية في تقليل الهدر التربوى في مؤسسات التعليم قبل الجامعى بدولة الكويت، واليات تطبيق الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم قبل الجامعى، وكيفية تحويل ذلك إلى واقع عملى ملموس، وذلك من خلال توضيح الرقابة الداخلية في تقليل الهدر التربوى في مؤسسات التعليم قبل الجامعى، حيث تأتى أهمية دور الرقابة الداخلية من خلال تقييم نشاط المنظمة الفعلى، ومقارنته بالنشاط المخطط أداوه، ومن ثم تحديد الانحرافات، ومعرفة أسباب الإنحراف، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي ل المناسبته لموضوع البحث، كما توصلت نتائج الدراسة إلى إن رسوبي التلميذ أو تسربه من المدرسة دليل على وجود خلل في إحدى مقومات العملية التربوية التعليمية، ولذلك لا بد من معالجة هذا الخلل لمنع حدوث هذه المشكلات، كما أثبتت النتائج أن الهدر التربوي يشكل عبئاً مادياً يتمثل في رفع كلفة التعليم بدون عائد مجز، ثم يظهر بشكل آخر عندما تضطر الدولة إلى تكريس جزء كبير من أموالها لمحاربة الأمية، وأثبتت النتائج إن الرقابة الداخلية تؤدى إلى زيادة الكفاءات التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع العاملين في المؤسسة التعليمية، وإن الرقابة الداخلية تؤدى إلى الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع والوصول إلى رضاهم.

الكلمات المفتاحية : الرقابة الداخلية - الهدر التربوى - مؤسسات التعليم قبل الجامعى

The role of internal control in reducing educational waste in pre-university education institutions in the State of Kuwait

Prof. Dr. Nemat Abdel Nasser Ahmed

Assistant Professor of Comparative Education and Educational Administration

Faculty of Education - Assiut University

nematt.ahmed@edu.aun.edu.eg

Dr. Thabet Hamdy Thabet

Teacher of Comparative Education and Educational Administration

Faculty of Education - Assiut University

abet.mohamed@edu.aun.edu.eg

Mr. Hamad Mutab Faleh Al-Basman

Master's researcher specializing in Comparative Education and Educational Administration

hamadalbasman1@gmail.com

Abstract:

This research aims to identify to analyze and study the intellectual framework of the internal control system in reducing educational wastage in pre-university education institutions in the State of Kuwait, the states of applying internal control in pre-university education institutions, and the quality of transferring it to a concrete practical reality, and that is through the explanation of internal control in reducing The educational wastage in pre-university education institutions, the importance of the internal control cycle through the evaluation of the actual organizational vitality, and comparing it with the planned vitality, and then determining

deviations and knowing the causes of deviations, and in order to investigate this goal, the researcher used the descriptive analytical method appropriate to the topic of the research, as the results of the study showed that the failure of the student or dropping out of the school is a proof of the existence of a defect in one of the components of the educational process, so it is necessary to address this defect. In order to prevent these problems from happening, as the results proved, Al-Hadar al-Turboi is a financial burden, which is to solve the cost of education without a separate return, then it appears in the last form when the state is in distress. To devote a large part of my wealth to fighting the Umayyad And the results prove that the internal control leads to increase the educational competencies and improve the level of performance of all the employees in the educational institution, and that the internal control leads to fulfilling the requirements of the students, parents and the community and reaching their satisfaction.

Keywords: Internal control - Educational waste - pre-university education

المقدمة:

تُعد التربية والتعليم هي المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحوراً أساسياً لقياس تطور ونماء المجتمعات، لأنها المسؤولة عن إعداد الأجيال القادمة المدربة والمتعلمة لقيادة عجلة التنمية والارتقاء بحضارة الامة، والمساهمة البناءة في رقي الإنسانية وتقدمها.

لذا فإن نجاح هذا النظام أو إخفاقه سوف يؤثر بشكل كبير على كافة قطاعات المجتمع وأنظمته، لذلك أولت المجتمعات الإنسانية في قديمها وحديثها مؤسسات التعليم بكافة أنواعه جل اهتمامها ورعايتها وحرصت على توفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لرفع كفاءته وفعاليته، حتى أصبح تجويد العملية التعليمية المحور الرئيسي في كل توجهاتها المستقبلية للتحسين والتطوير في ابعاد و مجالات العمل بهذه المؤسسات(فلح حسن، ٢٠١٧، ص ٦٨)، وتعد مشكلة الهدر التربوي مشكلة عالمية لا يكاد يخلو واقع تربوي منها، لكنها تختلف في درجة حذتها من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة دراسية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى. وعلى الرغم من أن مشكلة الهدر التربوي تتخذ صفة العالمية لأنّ معظم بلدان العالم تعاني منها ومن تبعاتها، حيث أن الهدر التربوي يمثل مشكلة كبيرة، وتعد من أخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في المجتمعات المختلفة لكونها إهدار تربوي لا يقتصر أثره على التلميذ فحسب بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع(عبد الحسين زويلف، ٢٠١٨، ص ١٢٧)

فالهدر التعليمي يمثل خطورة كبيرة على الفرد والمجتمع، وذلك لأن النظرة إلى العملية التربوية أصبحت غير قاصرة على أنها أنواع من الخدمة للمجتمع، وإنما هي استثمار له عائد، حيث أصبح للمؤسسات التعليمية دورها المؤثر في تكوين الثروة التعليمية من القوى البشرية المؤهلة (De, Saw, 2017,P98) والهدر التعليمي هو نتيجة ضعف نتاج العملية التربوية . واكدت توصيات المؤتمرات الدولية على الأعضاء في اليونسكو بالعمل على التقليل من نسب الهدر التعليمي ، ويعتبر تحسين الأداء من الأهداف الرئيسية والدائمة في المؤسسات التربوية، إذ أن العمليات التربوية والتعليمية كثيراً ما تحتاج إلى تعديلات أو تحسينات حتى تزيد من تدفق العمل واستمراريته (Diaz,Antonio 2013,P65)

لذا دعت الحاجة إلى ضرورة إجراء بعض التحسينات والتطورات التي تساعد على حسن سير العملية التعليمية التي تحقق الهدف الذي أنشأت من أجله المدرسة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأخذ بتعزيز دور الرقابة الداخلية ، والتي تعمل على المراجعة لمستوى الأداء المدرسي، والعمل على تحسينه بدفعه إلى الأمام في النواحي الإيجابية من جهة وعلاج السلبيات من الجهة الأخرى، كما تتيح مزيداً من الحكم الذاتي للمدرسة وإمكانية افتتاحها على المجتمع

(Eccles, J, 2017,P96) حيث يؤكد نظام الرقابة الداخلية على ضرورة التركيز على مخرجات العملية التعليمية وطرق قياسها، وذلك لمعرفة مدى تحقيق الأهداف التعليمية، فما هي إلا التزام المرؤوس باستقلال الصالحيات الممتوحة له في تأدية الواجبات المسندة إليه وتقديم الأدلة على حسن إدارته وأدائه(محمد سرحان، ٢٠١٨، ص ٣٨) وتعمل الرقابة الداخلية على تحسين العملية التربوية، وزيادة كفاءة العاملين بها لتحقيق بيئة أفضل للتعلم حتى تصبح المدرسة، أكثر قدرة على القيام بدورها على تحديد المهام الفنية والإدارية في العمل. مما يكفل التنسق والانسجام بين العاملين في المدرسة من خلال تبني انماط وتربوية وإدارية فعالة، وتتضمن مهام الرقابة الداخلية توجيه نشاط مجموعة المعلمين والتلاميذ والأباء نحو تحقيق هدف المدرسة المشترك من خلال تنظيم جهود الجميع وتنسيقها(حسين عبد الهادي، ٢٠١١، ص ٨٤)

وتعد الرقابة الداخلية من أهم أدوات نجاح تطوير أداء المؤسسات وتقديمها، والتأكد من سير عملها كما هو له، حيث للرقابة الداخلية دور مهم في تطوير الأداء المؤسسي في المنظمات والمؤسسات المختلفة، وأن تطور هذه المنظمات والمؤسسات جعل من الضروري وجود نظام رقابة داخلي مواكباً لهذه التطورات مع التركيز على سرعة تصحيح الانحرافات والمشكلات المختلفة في الوقت المناسب

مشكلة البحث وأسئلته:

يواجه التعليم المتوسط بدولة الكويت عديد من المشكلات وصعوبات تعيق تقدمه بالشكل المرجو، ولعل من أخطر هذه المشكلات التي تواجه النظام التعليمي هي مشكلة الهدر التعليمي بنوعيه الكمي والكيفي، والتي لها تأثيرات سلبية على صورة الهيئة التعليمية وكفاءتها والخطورة التي قد يشكلها على مستقبل الأمة الثقافي علاوة على كونه خسارة تربوية واقتصادية تستوجب الكشف عن العوامل المسببة لها ومعالجتها.

وتعتبر مشكلة الرسوب والتسرب من أهم المشكلات التي يعاني منها نظام التعليم الكويتي، وتبلغ نسبة الرسوب في التعليم العام الحكومي للمرحلة المتوسطة ان اجمالي عدد الطلبة الراسبين في مراحل التعليم المتوسط للعام الدراسي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ كان ٣١٦٥ طالباً وطالبة من اجمالي الطلبة المقيدين والبالغ ٦٨٥٢ طالب وطالبة. وأوضحت أن حجم الرسوب للطلاب أقل مما هو لدى الطالب حيث بلغت نسبة رسوب الطالبات في المرحلة المتوسطة (٦٤%) في المرحلة المتوسطة، والذكور بنسبة (٦٣%) وأما التسرب فتبلغ نسبته (٤٢% للذكور) و(١٤% للإناث) (عبد العزيز سليمان، ٢٠٢٣، ٤٧) وتعد هذه النسب المرتفعة مؤشراً لوجود هاتين المشكلتين في التعليم المتوسط وهما شديدة الارتباط بعضها من حيث النتيجة أو الأسباب

وفي ضوء ما سبق نجد أن الغياب المتكرر للطلاب وصعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية تعد من أسباب تغترّ الطلاب وتقليل طموحاتهم، وقد يكون ذلك نتيجة صعوبة المناهج الدراسية أو ازدحام المقررات الدراسية وكثافتها مما يجعل الطالب ينفر من العملية التعليمية، أو بسبب أساليب التعليم والتدريس ففي التعليم الحكومي يتبع المعلم أساليب الحفظ والتلقين ولا يتيح الفرصة للتعبير وإبداء الرأي (محمد هزاع، ٢٠١٥، ص ٧٤) كما أن ضعف المستويين الثقافي والاقتصادي للأسرة يحول دون مواصلة الأبناء للتعليم وتسرّبهم من أجل العمل ومساعدة أبنائهم مادياً، كما إن المؤسسات التربوية وما تقوم به من عملية تعليمية ينظر إليها باعتبارها مؤسسات إنتاجية اقتصادية لابد أن يكون العائد منها مساوياً أو يزيد عن كلفتها المالية والهدر التربوي نتيجة الرسوب والتسرب يقلل من عدد الخرجين وهنا تبدأ المشكلة بالتأثير السلبي على المجتمع. (عبد المحسن الفريج، ٢٠١٨، ص ٤)

وقد أظهرت دراسة (محمد عبد القادر الجاسم ، ٢٠٢٣) أن الفاقد المالي نتيجة رسوب الطالبات يصل إلى ٨٣ مليون دينار كويتي بينما الفاقد المالي نتيجة لرسوب الطالب يبلغ ٤٢ مليون دينار كويتي في العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، فالفاقد المالي يبلغ ١١٧ مليون دينار كويتي من الإجمالي العام للمصروفات السنوية لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ البالغ ٨٥٢.٣ مليون دينار كويتي وهذا الفاقد يشكل ١٨% من ميزانية العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٢. كما أن ارتفاع نسب الرسوب والتسرب تعيق تخرج الطالب المؤهلين والأكفاء مما يؤثر على قوة العمل وسماتها في المجتمع. حيث إن تكوين وتأهيل رأس المال البشري هو الهدف الذي يسعى إليه قيادات المجتمع للوصول إلى التنمية الشاملة وبالتالي فإن المؤسسات التربوية وأهمها المسؤولة عن تكوين رأس المال البشري أي القوى المؤهلة والمدربة (جاسم محمد، ٢٠١٨، ص ٦٢)

وفي ضوء ما سبق تعد مشكلة الهدر التربوي من المشكلات التعليمية التي يعاني منها المجتمع الكويتي، مما يتربّط عليه أن تكون هناك رقابة داخلية تعمل داخل الوحدات الإدارية لكي تكون وسيلة لحماية ومراقبة، ووقاية ومعالجة كل حالات الخطأ والانحراف لتحقيق الأهداف المرجوة والكشف عن المعوقات، ومن هنا تبلورت مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي: "ما دور الرقابة الداخلية في تقليل الهدر في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدوله الكويت" و يطرح البحث الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما الأسس النظرية للرقابة الداخلية بالمؤسسات التربوية في ضوء الفكر الإداري والتربوي المعاصر؟

٢- ما الأسس النظرية للهدر التربوي بالمؤسسات التربوية في ضوء الفكر الإداري والتربوي المعاصر؟

٣- ما أهم الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت في تقليل الهدر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت (دراسة نظرية وثائقية)؟

٤- ما وقع دور الرقابة الداخلية في تقليل الهدر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت من وجهة نظر عينة البحث؟

٥- ما أهم الإجراءات المقترحة لتفعيل دور الرقابة الداخلية في تقليل الهدر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت؟

أهداف البحث

هدفت الدراسة الحالية إلى ما يلى:

١- التعرف على الأسس النظرية للرقابة الداخلية بالمؤسسات التربوية في ضوء الفكر الإداري والتربوي المعاصر.

٢- التعرف على الأسس النظرية للهدر التربوي بالمؤسسات التربوية في ضوء الفكر الإداري والتربوي المعاصر.

٣- التعرف على أهم الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت في تقليل الهدر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت (دراسة نظرية وثائقية).

٤- الوقوف على وقع دور الرقابة الداخلية في تقليل الهدر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت من وجهة نظر عينة البحث.

٥- التوصل إلى أهم الإجراءات المقترحة لتفعيل دور الرقابة الداخلية في تقليل الهدر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت

أهمية البحث

تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلى:-

الأهمية النظرية

١- التعريف بمفهوم الهدر التربوي ولفت الأنظار إليه خاصةً بعد تفاقمه في القطاع التربوي الكويتي

٢- ترسیخ المفاهيم المتعلقة بجودة التعليم، وتعظیم النظره إلى التعليم على أنه استثمار لا بقل أهمیة عن الاستثمار في المشاريع الاقتصادية، ومن ثم توجیه الأنظار نحو الاهتمام بدراسة العائد التربوي من التعليم.

٣- تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الرقابة عموماً، فالرقابة وسيلة لتحقيق الأهداف والتأكد أن التنفيذ يتم حسب الخطط الموضوعة بالإضافة إلى رصد الانحرافات على مستوى التنفيذ

الأهمية التطبيقية

١- الكشف عن واقع الهدر التعليمي بدولة الكويت من خلال الوقوف على واقع الأداء المدرسي المرتبط بالإدارة المدرسية في المحاور التالية التنظيم المدرسي والشؤون الفنية والإدارية، والإنماء المهني للمعلمين والتنمية المستدامة للطلاب، وتنفيذ المنهج والأنشطة المصاحبة له، وتنظيم المبني المدرسي وتجهيزاته، وتفعيل العلاقة مع المجتمع الخارجي.

٢- حفز المخططين التربويين في وزارة التربية لوضع خطط تحقق الاستثمار الأفضل لمدخلات العملية التعليمية، وتذليل المشكلات التي تعترضها

٣- الوصول إلى صيغة مقتضية لمعالجة الهدر في مرحلة التعليم المتوسط بالإضافة من آراء مدیريها ومعلميها كونهم الأكثر معرفةً ودرایة بهذه المشكلة ومن ثم فإنهم الأقدر على تقدير الحلول المناسبة لها.

حدود البحث

حدود الموضوع

تحدد حدود البحث فيتناولها دور الرقابة الداخلية في تقليل الهدر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت. والتى تتمثل في الإبعاد التالية:

١- دور الرقابة الداخلية للتقليل من الهدر التربوي: حيث يعد نظام الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول في المؤسسات التعليمية، وعلى ذلك يجب أن يكون المسؤولين عن هذا النظام على قدر كافية من الكفاءة والاستقلالية لإتمام أعمالهم على الوجه الأمثل بعيداً عن تدخلات الإدارة ليصبح نظام الرقابة الداخلية هنا مسؤولاً عن كشف الأخطاء والتجاوزات والتلاعب سواءً من الموظفين أم من الإدارة، لذا يجب أن يكون هناك أنظمة وقوانين تنظم العمل بين الإدارة وهؤلاء المسؤولين لضمان الوصول لأكبر قدر ممكن من الفاعلية لنظام الرقابة الداخلية، من خلال إشرافه على التطورات والأداء بما يخص الرقابة الداخلية

٢- انشطة الرقابة الداخلية للتقليل من الهدر التربوي: هي السياسات والإجراءات فضلا عن بيئة الرقابة الداخلية التي وضعتها الادارة المدرسية لتحقيق أهدافها، وإن الأنشطة الرقابية تساعد على التأكيد من القيام بالأنشطة الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق اهداف الادارة المدرسية، وكذلك تصميم الأنشطة الرقابية لمنع واكتشاف الأخطاء في البيانات والمعلومات والمساهمة في توثيق وتقوية نظام المعلومات الاداري بالمدارس

٣- تقدير المخاطر الداخلية للتقليل من الهدر التربوي: حيث تواجه كل المؤسسات التربوية العديدين المخاطر المختلفة من مصادر داخلية وخارجية ، يجب تقديرها وقبل تقييم المخاطر ينبغي ان تكون المؤسسات التربوية قد قامت اهداف بوضع متراقبة على مستويات مختلفة ومتعددة داخليا

٤- انشطة المتابعة الداخلية للتقليل من الهدر التربوي: ويقصد بها الإجراءات والسياسات التي تعكس توجيهات الادارة المدرسية وتنظم هيكل وعمل المؤسسات التربوية بطريقة تؤثر في وعي موظفيها وسلوكياتهم وأدائهم، وتعد هذه البيئة بمنزلة المظلة للمكونات الاخرى وفي حالة عدم فاعلية بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسات التربوية.

الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة على مدارس التعليم قبل الجامعى بدولة الكويت

منهج البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل الدراسات والأدبيات في مجال عمل الرقابة الداخلية بالمؤسسات التربوية لتحقيق أهداف الدراسة، ومدخل الدراسات المستقبلية لاستطلاع آراء الخبراء من القادة حول اسباب الهدر التربوى

مصطلحات البحث:

تحددت مصطلحات البحث فيما يلي:

١- الهدر

لغة الهدر: ما يبطل من دم وغيره هدر يهدر، بالكسر ، ويهدى ، بالضم ، هدرا بفتح الدال، أي بطل – تهادر القوم : أهدروا دماءهم ، وذهب دم فلان ، هدرا أي باطلـ الهدر التبدد والضياع

تعرف بانها شخص أو مجموعة أشخاص يقومون بتوجيهه ورقابة المؤسسة التعليمية في المستويات العلمية.(محمد برakan، ٢٠١٧، ص ٩٧)

ويعرف اصطلاحا بانه الخسارة الناتجة عن زيادة نفقات التعليم في الوقت نفسه الذي تكون فيه مخرجات هذا التعليم لا تتناسب مع هذه الزيادة، أو الخسارة الناتجة عن استهلاك أجهزة ومعدات التعليم التي لا يحسن استخدامها(محمد الدريج، ٢٠١٩، ص ٢٤)

ويمكن تعريف الهدر إجرائيا بأنه : انعدام التوازن بين مدخلات العملية التعليمية من جهة ومخرجاتها من جهة أخرى ،الأمر الذي يسبب تبديداً لرأس المال البشري

٢- الرقابة الداخلية :

تعرف بانها نظم تعمل داخل الوحدة الإدارية سواء أكانت هذه الوحدة خدماتية أو إنتاجية وذلك كوسيلة لحماية ووقاية ومعالجة لكل حالات الخطأ أو الانحراف، وهي عملية يتم بموجبها التحقق من مدى تحقق الأهداف المبتغاة والكشف عن المعوقات التي تعيق تحقيقها، والعمل على تذليل هذه المعوقات في أقصر وقت ممكن(حسين عبد الهادي، ٢٠١١، ص ٨٤)

ويمكن تعريفها إجرائيا بأنها عملية يتم بموجبها التتحقق من مدى تتحقق الأهداف المبتغاة، و الكشف عن المعوقات التي تعيق تحقيقها، والعمل على تذليل هذه المعوقات في أقصر وقت ممكن

الدراسات السابقة والتعليق عليها

عرض الدراسات السابقة العربية أولاً، ثم الدراسات السابقة الأجنبية، وفقاً لترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث وذلك على النحو التالي:

أولاً : الدراسات العربية

ويعرضها البحث على النحو التالي:

١- دراسة حسن مرح (٢٠١٨) هدفت الدراسة تعرف درجة الرقابة الإدارية المطبقة، ودرجة الأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الصفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم، والعلاقة بينهما، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري المدارس الحكومية الأساسية ومديرياتها في محافظات شمال الصفة الغربية حيث بلغ عددهم (٤٥) مديرًا ومديرةً موزعين على المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الصفة الغربية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية بلغ عدد أفرادها (٢٢٩) مديرًا

ومديرة. واستخدمت الباحث المنهج الوصفي التحليلي بإعداد (استبانة) خاصة بموضوع الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها الدرجة الكلية لمجالات الرقابة الإدارية لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم جاءت بمستوى مرتفع جداً للرقابة الإدارية والدرجة الكلية لمجالات واقع الأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم جاءت بدرجة مرتفعة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية الرقابة الإدارية والأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم

٢- دراسة ياسين محمد (٢٠١٨) هدفت الدراسة إلى تعرف درجة فاعلية الرقابة الداخلية، ودرجة تطبيق الأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية ومديراتها في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، والعلاقة بينهما كما هدفت تعرف أثر كل من متغيرات الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العملية، موقع المدرسة، موقع مديرية التربية والتعليم، في فاعلية الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية ومديراتها في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المدارس الحكومية الأساسية ومعلماتها في محافظات الضفة الغربية، في العام الدراسي (٢٠١٢) والبالغ عددهم (١٤٢٠٦) معلماً ومعلمة في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات الضفة الغربية، وقد أجريت الدراسة على عينة طبقية عشوائية قوامها (٨٥٢) معلماً ومعلمة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي، وقام الباحث بإعداد (استبانة)، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزمرة الإحصائية للعلوم الاجتماعية وقد أظهرت الدراسة النتائج الآتية: الدرجة الكلية لمجالات فاعلية الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية ومديراتها في محافظات الضفة الغربية كبيرة ومرتفعة، والدرجة الكلية لمجالات واقع الأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية ومديراتها في محافظات الضفة الغربية كبيرة ومرتفعة أيضاً، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠٠٥) بين فاعلية الرقابة الداخلية والأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية

٣- دراسة ابراهيم سلامة (٢٠١٩) هدفت الدراسة التعرف إلى دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء المعلمين بمدارس وكالة الغوث بغزة من وجهة نظر المديرين، وكذلك التعرف إلى سُبل تطوير دور الرقابة الداخلية من وجهة نظر مديرى المناطق التعليمية في محافظات غزة في ضوء نتائج الدراسة. واستخدم الباحث (المنهج الوصفي)، وقام الباحث بتصميم أداتين، الأداة الأولى هي : (استبانة) موجهة لعينة الدراسة، والأداة الثانية هي: (مقابلة شخصية) وموجهة لمديرى المناطق التعليمية في محافظات غزة، وتكون مجتمع الدراسة من (٢٤٥) مديرًا ومديرة، وتكونت عينة الدراسة من (٢٠٥) مدير ومديرة. وقد أظهرت الدراسة النتائج الآتية: أن درجة تقدير مديرى مدارس وكالة الغوث بغزة لدور الرقابة الداخلية في تحسين أداء المعلمين من وجهة نظرهم جاءت بدرجة كبيرة، وحاز مجال الرقابة الداخلية لتحسين التخطيط الدراسي بالمرتبة الثانية بدرجة كبيرة ، أما مجال الرقابة الداخلية لتحسين الانضباط الوظيفي كان في المرتبة الثالثة بدرجة كبيرة، بينما بلغ مجال الرقابة الداخلية لتحسين الإدارة الصافية على المرتبة الرابعة والأخيرة وبدرجة كبيرة. وأوصت الدراسة على ضرورة حث العاملين على التفاعل الايجابي مع البرامج الرقابية، وفتح قنوات اتصال بين المعلمين والسلطات القيادية والقائمين على أمر الرقابة وذلك من أجل إحداث المعالجة الفورية لكافة أشكال الانحرافات أولاً بأول.

٤- دراسة خالد الشريف (٢٠١٩) هدفت هذه الدراسة التعرف على دور الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء الوظيفي للعاملين الإداريين، وبنطبيق الدراسة على العاملين الإداريين في مدارس التعليم العام. قام الباحث باستخدام (الاستبانة) كأداة رئيسية في جميع البيانات الأولية، وطبقت على عينة عشوائية طبقية مكونة من (٣٢٠) مديرًا إداريًّا بنسبة (٤٠٪) من مجتمع الدراسة المكون من (٨٠٠) موظف إداري، كما استخدم الباحث (المنهج الوصفي التحليلي)، لأنه يعتمد على دراسة الواقع كما هو ووصفه بشكل دقيق والتغيير عنه كما وكيفًا. وبعد تحليل البيانات أظهرت الدراسة النتائج الآتية: وجود مفهوم الرقابة الداخلية ومعرفته لدى المديرين والإداريين في التعليم العام ، كما بينت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والأداء الوظيفي للعاملين والإداريين عند مستوى دلالة ($a > 0.05$)، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة بين كل من الانضباط الوظيفي، العمل والإنجاز، أخلاقيات الوظيفة العامة والمجال الإنساني وبين الأداء الوظيفي للعاملين والإداريين. وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بموضوع الرقابة الداخلية لما له من تأثيرات ايجابية ترفع من مستوى الأداء الوظيفي، وضرورة توظيف التقنيات الحديثة في الرقابة الإدارية على أداء الموظفين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

ويعرضها البحث على النحو التالي:

١- دراسة **Mohamad Abd Aziz et,al (2019)** راسة بعنوان "تقييم ممارسات نظام الرقابة الداخلية في مدارس التعليم العام في ماليزي، هدفت الدراسة إلى تقييم ممارسات الرقابة الداخلية في مختلف مدارس التعليم العام في ماليزي واستخدم المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، وتم جمع البيانات الأولية من خلال مجموعة من الاستبيانات التي أعطيت ١٠٩ مدیر مدرسة اتحادية، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن ما نسبته ٨٦٠٪ من المشاركين يمارسون نظام الرقابة الداخلية في إدارتهم بشكل فعال، ومع ذلك فإن أولوية هذه العوامل العشرة الممثلة للرقابة الداخلية تختلف بين تلك المدارس، حيث احتلت الرقابة الداخلية في القطاع المالي الصدارة تلاه نظام المعلومات ثم المنهج، ثم الطالب، ثم أوصت الدراسة على ضرورة اهتمام مدیري المدارس في ماليزيا أكثر على الرقابة الداخلية ونظام التقييم السليم ليصبح قطاعاً يعتمد عليه.

٢- دراسة **Beuren.I.M & Teixyera.S.A (2019)** دراسة بعنوان تقويم نظام الرقابة الداخلية لتقدير الأداء في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في البرازيل، هدفت الدراسة إلى التحقيق في بيئه وكيفية عمل نظام الرقابة الداخلية لتقدير الأداء في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، وقد شملت عينة الدراسة على (٤٨) من المديرين المسؤولين عن الخطط والافعال الاستراتيجية المطبقة في مدارس التعليم قبل الجامعي في جنوب البرازيل. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي المسمى القائم على استطلاعه مضمون استبيان الكتروني والمقابلات باعتبارها أدوات الدراسة وقد اظهرت نتائج الدراسة ان نظم الرقابة الداخلية تمتلك دور مهم وفعال في اداء وتقييم مؤسسات التعليم، وان مؤسسات التعليم تعمل على تعزيز وتنسيق أفضل استراتيجية لادارة الاعمال وتفعيل نظم الرقابة الداخلية، ودور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل نظم الرقابة. وأوصت الدراسة بتفعيل دور الرقابة الداخلية في بعض الجوانب التي أظهرت الدراسة اهتمام أقل في أدائها ومن أهم هذه الجوانب "الوقوف على المخالفات أو الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، ضرورة ممارسة الادارة المدرسية للرقابة على الاداء داخل المؤسسات التعليمية من النواحي المالية والإدارية، وأن أدواراً مختلفة بشكل متساوٍ دون الاهتمام بأدوارٍ معينة وإغفال أدوارٍ أخرى تُعد مهمّة، أن لا يقتصر اهتمام الادارة المدرسية بالرقابة على أنواع (أساليب رقابية) معينة مثل أسلوب الرقابة اللاحقة على حساب أساليب أخرى بل لابد من التركيز والاهتمام بالأنواع وأساليب الأخرى للرقابة خاصة التي حصلت على وزن نسبي أقل وذلك بهدف تطوير الدور الرقابي للادارة المدرسية في الرقابة على أداء العاملين بالمدرسة.

٣- دراسة (Noor Safia.& Iqbel .Mohmmed. 2020) ، دراسة بعنوان تتميم قدرة مديرى المدارس على تطبيق الرقابة الداخلية بالمدارس الثانوية في باكستان، هدفت الى تحديد قدرة مديرى المدارس على تطبيق الرقابة الداخلية بالمدارس، وتحديد استراتيجية محددة يمكن استخدامها بالمدارس لتطبيق الرقابة الداخلية، وقد اشتملت عينة الدراسة على (٥٤) من الموظفين التعليميين على مستوى المقاطعة المختارين من (٨) مقاطعات و(٨) من مسئولي المقاطعات، و(٦) من موظفي المقاطعة التعليمية ، و(٨٠) من مديرى المدارس الثانوية من الذكور والإناث، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة للدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة الى: عدم وجود تدريب مناسب يسهم في تفعيل الرقابة، وضعف التنسيق بين المديرين مما يجعلهم يفتقدون القدرة على فرض نظام رقابي على مؤسساتهم التعليمية، ووجود اجتماعات شهرية أو بصفة دورية بين مديرى المدارس لمناقشة مشاكل مدارسهم، والتعامل مع معلميهم بصورة مقبولة، وانعدام الرؤية الواضحة والسياسات التعليمية نتيجة عدم تطبيق نظام رقابة واضح ، وأوصت الدراسة بأنه يجب على إدارة المؤسسات التربوية أن تلتزم بأنظمة الرقابة، وأن على مديرى المدارس أن يسهم بنشاط في الرقابة على أداة الاداء الادارى داخل المدرسة.

٤- دراسة (Hubbard.P:2021) ، دراسة بعنوان قوة الشفافية في الحد من الفساد وتفعيل دور الرقابة الداخلية على المؤسسات التعليمية في أوغندا، هدفت الدراسة الى اظهار دور الاعلام في الحد من الفساد في التعليم وتفعيل دور الرقابة الداخلية على المؤسسات التعليمية في اوغندا، وكذلك التغلب على مخاطر التمويل بمدارس اوغندا ، وتوضيح دور الشفافية والرقابة الداخلية في مواجهة الفساد المالي والإداري، دور الإعلام في التوعية والكشف عن الفساد في قطاع التعليم، وذلك من خلال الاستبيانات التي قدمت لنحو (٢٥٠) من العاملين بالقطاع التعليمي في قطاعات دولة أوغندا ما بين مدير مدرسة ومعلم واداري. وقد توصلت نتائج الدراسة الى: دور الاعلام في العمل على تفعيل النظام الرقابي ونظام الشفافية المطلقة في الحد من مشكلات الفساد في قطاع التعليم بأوغندا، واعطاء مزيد من الاصدارات لمديرى المدارس للتغلب على مشكلات نقص التمويل والمشكلات الإدارية في مدارسهم. وأوصت الدراسة و بناء على نتائج الدراسة، طور الباحث أنموذجا مقتراحا لتحسين دور الرقابة الداخلية على المؤسسات التعليمية، والتدقير الداخلي بها.

التعليق على الدراسات السابقة

- ١- تشابهت معظم الدراسات مع الدراسة الحالىة فى التأكيد على استخدام المنهج والوصفى لتحقيق أهداف الدراسة.
- ٢- اتفقت معظم الدراسات على أهمية مكافحة الفساد الإداري عن طريق الرقابة الداخلية فى المؤسسات الخدمية وعلى رأسها مؤسسات التعليم ما قبل الجامعى.
- ٣- اختلفت الدراسة الحالىة عن بعض الدراسات السابقة التي هدفت إلى معرفة دور الرقابه الداخلية بالمؤسسات التربوية بهدف تقويمه على خلاف الدراسة الحالىة التي هدفت إلى الوقوف على دور الرقابه الداخلية في تقليل الهدر بمدارس التعليم المتوسط بدولة الكويت
- ٤- تعدت الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة بالهدر التربوي الرسوب والتسرب، ويلاحظ أن معظم تلك الدراسات قد تناول أسباب الهدر التربوي، علمًا أن بعضها قد تناول أسباب التسرب (كونه مظهر رئيس للهدر التربوي، و البعض الآخر تناول أسباب الرسوب، في حين تناولت دراسات أخرى أسباب الهدر التربوي (الرسوب والتسرب)، كما أن هناك الدراسات التي تناولت إجراءات مواجهة الهدر التربوي ومعالجته
- ٥- كما تتنوع المرحلة الدراسية التي تناولتها الدراسات السابقة فمنها ما تناول المرحلة الثانوية ، ومنها ما تناول مرحلة التعليم العالى
- ٦- وتتنوعت عينات الدراسات السابقة فمنها ما شمل الطلبة المتسلبون ، ومنها ما شمل مدیري المدارس والمعلمين ، ومنها ما شمل المعلمين فقط ، ومنها ما شمل مدیري المدارس فقط ، أما الدراسة الحالىة فقد شملت المعلمين والمديريين معاً.
- ٧- على الرغم من وجود تشابه بين الدراسة الحالىة والدراسات السابقة في تناول موضوع الهدر التربوي إلا أن الدراسة الحالىة تتميز عن سابقاتها بإعدادها تصوراً مفترحاً لعلاج هذه المشكلة ومحاولة الحد منها من الإقصار على رصدها وتحري أسبابها، وذلك بالإفادة من وجهات نظر المديريين والمعلمين كونهم الأكثر معرفة و دراية بأوضاع الطلاب وأسباب التي قد تسبب رسوبه أو تسربه، ومن ثم فهم الأقدر على معرفة وتقدير الحلول المناسبة لهذه المشكلة.
- ٨- كما تتميز الدراسة الحالىة عن سابقاتها في حدودها المكانية إذ جرى تطبيق الدراسة في مدارس التعليم المتوسط في دولة الكويت.

محاور البحث:

يسير البحث وفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول: الاسس النظرية للرقابة الداخلية في الفكر الاداري المعاصر

ويوضحه البحث على النحو التالي

اولاً : تطور مفهوم الرقابة الداخلية

شهدت الرقابة الداخلية تطويراً مستمراً في مفاهيمها، ابتداءً من أهميتها في حماية الموجودات من السرقة، سوء الاستخدام والتأكيد من صحة المعلومات وكشف المخالفات والنواقص ، مروراً بالمفهوم الأوسع الذي يشمل رفع الكفاءة التشغيلية والالتزام بتطبيق القوانين والسياسات الموضوعة، فضلاً عن مصداقية الإبلاغ المالي وتحسين نوعية التقارير المالية وتقليل أعمال التدقيق والوقت الضائع بجانب تقليل التكلفة والخسائر باعتبارها مرجع إرشادي لعمليات المصرف (Femke, Geijssel, 2016,P62)

و عند تتبع الأديبيات الرقابية والتدقيقية يلاحظ وجود عدة تعاريف لنظم الرقابة الداخلية، ويرجع ذلك إلى التطور السريع في هذا المفهوم والمتلاحم في العوامل البيئة سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلاهما معاً والتي تؤثر في هذا المفهوم بطبيعة الجهات والمنظمات التي قدمت هذا التعريف (سلامة عبد العظيم، ٢٠١٨، ص ٧٤)

تعرف (COSO) لجنة دعم المنظمات المنبثقة عن لجنة (Treadway) فقد جاء فيها أن نظم الرقابة الداخلية إلا عملية تتأثر من قبل أعضاء مجلس إدارة المؤسسات التعليمية والإدارة، وغيرهم من المستخدمين(وليد أحمد، ٢٠١٥، ص ٣٦)

لقد عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين الرقابة الداخلية، ووضع مكوناتها ، وقدم إرشاداً حول تأثير الضوابط الرقابية عند تحطيط واداء تدقيق القوائم المالية (2014,P105) (Nimwegen, T,

وعرف التقرير نظام الرقابة الداخلية على أنه : "مجموعة من العمليات والوظائف، والأنشطة، والنظم الفرعية، والأشخاص الذين اجتمعوا معًا أو تم فصلهم من أجل ضمان تحقيق الأغراض والأهداف(محمود الصيرفي، ٢٠١٨، ص ١٣١)

وقد عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين في معيار التدقيق الدولي بأنها "العملية التي يقوم بها الأشخاص المكلفوون بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين بتصميمها وتطبيقاتها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بموثوقية إعداد البيانات المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة"، حيث يتم تصميم وتنفيذ الرقابة لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف (Campbell, Mary, 2016, P178)

وفي سبتمبر ١٩٩٢ صدر تقرير لجنة كوسو COSO إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين وعن لجنة Tread way حيث تغير مصطلح (هيكل الرقابة الداخلية) إلى مصطلح (الرقابة الداخلية) وكان بعنوان الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (Robbins, Stephen) (2018, P69)

حيث عرفت لجنة رعاية المنظمات (Coso) الرقابة الداخلية على أنها (عملية تتأثر بوحدة مجلس الإدارة والموظفين تهدف إلى توفير تأكيدات معقولة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف والمتمثلة بكفاءة وفاعلية العمليات ، موثوقية التقارير المالية ، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها (سليم محمود، ٢٠١٨، ص ٨٧)

ثانياً: أهمية الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية من الوظائف الإدارية المهمة والتي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالخطيب في منظمات الأعمال الحديثة وقد تطورت مفاهيم الرقابة الداخلية وفلسفتها ومنظورها الإداري بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، وبذا ينظر إليها كأسلوب تصحيحي وليس مرادفاً للسيطرة والسلطة والقوة، بل أصبحت الرقابة الداخلية أكثر تشاركيّة وأكثر شحذاً لهم وتلعب دوراً أساسياً في الممارسات الإدارية ولكافحة المستويات.

وتوضح أهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات التعليمية بأنها مدخل وعامل أساسي لتطوير وتحسين العملية التعليمية وخطوة مهمة من خطوات برنامج الإصلاح التعليمي، وأنها تؤدي إلى تجويد العملية التعليمية في المجمل سواء من جانب المدرسة، أو المعلمين، أو الإدارات التعليمية، ومن جانب آخر ما تلبيه من حاجات الطلبة والمجتمع(أحمد الخطيب، ٢٠١٧، ص ٢٣١)

وما تتحققه من مخرجات تعليمية تصب في خدمة المجتمع والصالح العام. حيث تعمل الرقابة الداخلية على السعي الدؤوب لتحقيق جودة الخدمات العامة، ورفع مستوى فاعلية وكفاءة الإدارة، وتحقيق الالتزام بتنفيذ سليم للسياسات العامة، ولكنها تعد سبباً مباشراً لضرورة وجود

معايير يتحكم بها عند تقييم الأداء، وهي أيضاً وسيلة لضبط سلوك العاملين من خلال استعدادهم لتحمل مسؤولياتهم نحو نتائج أعمالهم، كما أن المحاسبية وسيلة لتحسين المناخ العام للمؤسسة، وتوفير بيئة إدارية، وثقافية، يسودها الثقة بين الأطراف، كما أنها تعد مدخلاً، وعاملًا لدعم وتحسين السياسات العامة، وانسجامها مع مقاصدها وتطبيق فعال للبرامج والمشاريع (محمود عبود، ٢٠١٣، ص ٨٨)

ثالثاً: أهداف الرقابة الداخلية:

إن الهدف الرئيسي من الرقابة الداخلية في المؤسسات التعليمية لا تقتصر على تصيد الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها، بل تسعى إلى قياس وتصحيح نشاط المرؤوسين، ومحاولة اكتشاف الأخطاء والانحرافات في مجال العمل وعلاجهما، والعمل على عدم تكرارها في المستقبل؛ وذلك لرفع مستوى الأداء وتحقيق أهداف العملية التعليمية بأعلى جودة وأقل تكلفة ممكنة، ولا تختلف أهداف الرقابة الداخلية وبشكل عام في قطاع التعليم عن القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكن يمكن ايجازها بالآتي: (توفيق عبد الهادي، ٢٠١١، ص ١٨٠)

- ١- التأكيد من ان الاهداف المحددة للخطط العامة لجميع الوحدات يتم تحقيقها بكفاءة عالية
- ٢- الفحص والتأكيد من حسن استخدام الموارد المادية والبشرية المستخدمة داخل الوزارات والمديريات والمدارس ومؤسسات التعليم التابعة لها
- ٣- التأكيد من صحة وسلامة اجراءات العمل في جميع الوحدات الادارية والمالية سواء في الوزارات والمديريات والمدارس ومؤسسات التعليم على وفق الخطط والاهداف المرسومة وطبقا للقوانين والأنظمة التي تحكم اجراءات العمل .
- ٤- رفع مستوى الاداء التعليمي مما يؤدي الى رفع مستوى الطلبة.

رابعاً: عناصر الرقابة الداخلية

حتى يحقق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات التعليمية وظائفه على – الوجه الأكمل – فلا بد أن يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية كالتالي:

١. المدخلات:

وتشمل مدخلات تحقيق وظائف الرقابة الداخلية على الموارد المالية التي توفرها الجهات الحكومية والمجتمع المحلي والإمكانات التي يعتمد عليها النظام أثناء أدائه لنظامه، والمعلومات المتتجددة عن سير النظام، وأيضاً البرامج التربوية تعتبر أهم مدخلات هذا النظام الفرعى، فإذا كانت الرقابة الداخلية تنفذ بفعالية، فإنه ينبغي إحداث تعديلات بهذه البرامج التربوية لتصبح أكثر كفاءة (توفيق عبد الهادي، ٢٠١١، ص ١٨٥)

كما تمثل الثقافة السائدة في النظام التعليمي مدخلاً مهما لنظام الرقابة الداخلية، وهي كل ما يتعلق بتصورات وسلوكيات الأفراد داخل النظام، ويعبر عنها إما في صورة طقوس ممثلة في السلوك اليومي منذ ساعة البدء وحتى نهاية اليوم الدراسي، وهي تساعده على الإحساس الموجه بالعملية التعليمية أو في صورة رموز ثقافية مثل الكتب الدراسية والاختبارات والدرجات، بطاقات التقرير (محمد الفاعوري، ٢٠١٨، ص ٢٥)

إضافة إلى الموارد البشرية تتطلب الرقابة الداخلية كنظام فرعي تحديد الأفراد من سيقومون مع تحديد أدوارهم، خاصة الأفراد الذين سيتم تغيير اتجاهاتهم نحو عملهم للأفضل، والطلاب يمكن اعتبارهم من المدخلات؛ لأن النظام التعليمي يسعى لإحداث تغيرات سلوكية معينة لديهم، كما تساعده الإمكانيات المادية نظام المحاسبة على أداء مهامه، حيث يتطلب تقييات حديثة لتجهيزات البيانات والمعلومات التي يستند إليها في إصدار أحكام ذات تأثير فعال على البرنامج التربوي (خالد الخطيب، ٢٠١٨، ص ٦١)

٢. العمليات:

وتتضمن مجموعة من الإجراءات أو الأنشطة التي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات، بمعنى إحداث تغيير في سلوك الطلاب، ومقارنة مستوى الأحداث المرجوة بإنجازاتها تحققت أو تخطيط أنشطة تعليمية جديدة يساعد في تقليل التفاوت الملاحظ بينها، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النظام الفرعي يعمل في بيئة تتسم بخصائص فيزيائية اجتماعية انفعالية سياسية، يتعامل في إطارها مع أنظمة فرعية متعددة، قد يتنافس معها بسبب قلة الموارد المادية، أو بسبب توجهات انفعالية متعلقة بالأفراد واهتماماتهم (أحمد مانع، ٢٠١٢، ص ٦٨)

٣. المخرجات:

نواتج أو مخرجات النظام التعليمي ممثلة في الطلاب من حيث التباين في المعارف والاتجاهات والمهارات، وفيما يتعلق بهم كمنتجين في مجتمعهم، وبعض هذه المخرجات قد يكون إيجابياً أو سلبياً، أما مخرجات الرقابة الداخلية في صورة معلومات وبيانات معلنة ومتعلقة بإنجازات النظام التعليمي وأهدافه، واتجاهات التغيير المحتملة، وقد يكون منها السلبي، فمعرفة التفاوت بين الأهداف والإنجازات يمكن أن يقود إلى الشك في أداء المؤسسة التعليمية كمؤسسة إنتاجية في المجتمع (عبد العزيز حبتور، ٢٠١٨، ص ٧٤)

ويرى الباحث بأن هذه العناصر تبني كل واحدة منها على الأخرى، فتبدأ من المدخلات بالرقابة الداخلية على الموارد المالية التي توفرها الجهات الحكومية والمجتمع المحلي والإمكانات التي يعتمد عليها النظام أثناء لنظامه، والمعلومات المتعددة عن سير النظام، وتنتهي بنواتج أو مخرجات النظام التعليمي في صورة معلومات وبيانات معلنة ومتعلقة بإنجازات النظام التعليمي وأهدافه، واتجاهات التغيير المحتملة.

خامساً: مقومات الرقابة الداخلية

أن عملية الرقابة الداخلية الفعالة تمثل في (المقومات) التالية:

١. خطة واضحة ومنطقية للوظائف التنظيمية التي تمثل الخطوط العريضة الواضحة لصلاحيات ومسؤوليات كل وحدة تنظيمية والعاملين فيها، مع ضرورة الفصل بين الوظائف المختلفة (التفويض والتمويل والتشغيل والتسجيل والاحتفاظ بالأصول والأموال).
٢. نظام مالي ملائم للعمليات والأنشطة لتحديد العلاقات المالية مع وجود إجراءات واضحة ومعقولة لتسجيل النتائج المتعلقة بهذه العمليات والأنشطة.
٣. وجود ممارسات إدارية سليمة تمكن من القيام بمهام ووظائف وواجبات كل وحدة إدارية وكل شخص بداخلها بشكل فعال.
٤. وجود معايير واضحة لجودة الأداء بالنسبة لأعمال الموظفين باختلاف مستوياتهم.
٥. وجود الشخص المناسب في المكان المناسب الذي يجب أن يتمتع بالمقدرة والأهلية والخبرة والتدريب الكافي للقيام بالأعمال المعهودة إليه بشكل مرض.
٦. وجود نظام تدقيق داخلي جيد مبني على أساس مهني فعال ومستقل بالنسبة للعمليات موضع التدقيق. (أحمد زبيدات، ٢٠١٤، ص ١٣٨)

سادساً: محددات الرقابة الداخلية

ليس مهما كيف يتم تصميمها وكيف تعمل فالرقابة الداخلية يجب أن تقدم للإدارة ضماناً عقلانياً بما يختص مع تحقيق أهداف كل وحدة واحتمالية الإنجاز يمكن أن تتأثر بمحددات متأصلة في نظام الإدارة الداخلية ويشمل ذلك واقع الحكم البشري في اتخاذ القرارات فيمكن أن يخطئ ويمكن أن تحصل الإخفاقات بسبب الفشل البشري الناتج عن خطأ بسيط مقصود أو غير مقصود، وعلاوة على ذلك تصادم رأي أو أكثر من رأي بين الأفراد أو تخطي الإدارة لنظام الرقابة الداخلية (ناظم الزبيدي، ٢٠١٨، ص ٩٦)

فإن لكل شخص داخل المنظمة لديه مسؤوليات تجاه الرقابة الداخلية، وتجاه مجلس الإدارة أو ما يوازيه، فالإدارة مسؤولة عن إنشاء وأداء وحدات الرقابة الداخلية داخل النظام من قبل المدير التنفيذي ويقوم بدعمه الإدارة العليا ولكنه بشكل نهائى مسؤول عن ذلك(ميшиل - أرمسترونج، ٢٠١٤، ص ١٣٢)

سابعاً: الرقابة الداخلية في المؤسسات التعليمية:

هناك حاجة ماسة للرقابة الداخلية في المؤسسات التربوية ، وأن هذه الحاجة تبرز من خلال العوامل التالية:(سام أبو حشيش، ٢٠١٦، ص ٥٧٩)

-أن الرقابة الداخلية في المؤسسات التربوية عملية ترشيد علمية لأصحاب القرار من خلال دورة العمل الكاملة والتي تبدأ من التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق، وهي عملية ملزمة ومستمرة لوظائف الإدارة المدرسية، كما أنها عملية تساهم في اتساع نشاط المؤسسة التربوية وزيادة حجمها وتنوع وتعقد أعمالها وازدياد عدد موظفيها يفرض عليها الاعتماد على الرقابة الداخلية من خلال الأدوات والأساليب المختلفة، هذا بالإضافة إلى أن استخدامها يحقق الوفر المادي ويحد من الإسراف غير المبرر بالمؤسسات التربوية، بحيث تعمل الرقابة الداخلية على رفع مستوى فاعلية وكفاءة الأنشطة الادارية بالمؤسسات التربوية وغيرها في جميع القطاعات، وتساعد أيضاً على اكتشاف الأفراد المبدعين، ويسعى للإدارة حفظهم وتشجيعهم.

ولكي تتم الرقابة الداخلية بالمؤسسات التربوية على أساس سليم، ولكي يتم الأداء والإنجاز على النحو الذي تحده الأهداف والمعايير الموضوعة ولأجل أن تكون الرقابة الداخلية أكثر فاعلية فلا بد من الاسترشاد ببعض المبادئ، من أهمها، ان اتفاق النظام الرقابي المقترن مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة الداخلية عليه بالمؤسسات التربوية ، وتحقيق الأهداف على مستوى عال من الفاعلية والكفاءة والعلاقات الإنسانية السليمة بالمؤسسات التربوية ، بالإضافة إلى الموضوعية في اختيار المعايير الرقابية، والوضوح وسهولة الفهم، وإمكانية تصحيح الأخطاء والانحرافات، وتوافر القدرات والمعارف الإدارية والفنية لدى القائمين على إدارة المؤسسات التربوية ، ووضوح المسؤوليات وتحديد الواجبات واستمرارية الرقابة ودقة النتائج ووضوحها(رشا حامد ، ٢٠١٧ ، ص ١٠٧)

فإن عملية الرقابة الداخلية للمؤسسات التربوية هي عملية تتضمن العديد من الخصائص، منها: (عطاف محمد، ٢٠١٧، ص ٨٧)

- أن الرقابة الداخلية هي نشاط ووظيفة وعملية، وهي عملية تهدف إلى تبيان الانحراف أو الخطأ وتصححه استناداً إلى الأهداف الموضوعة بالخطة
 - كما أنها عملية إدارية تمارسها المستويات الإدارية الثلاثة وبنسب تختلف من مستوى لأخر، هذا بالإضافة إلى كونها عملية تساعد على اعطاء التغذية العكسية للأهداف وتساعد أيضاً في تقييم العاملين والمشرفين على السواء من ناحية المهارات الإدارية وتطبيقاتها
 - ومن خصائصها أيضاً أنها تمكنت من المتابعة لتنفيذ الخطط الموضوعة مسبقاً، والمساعدة في معرفة أسباب الانحراف أو الخطأ، وبالتالي يمكن اعتبارها عملية إدارية تسهل عملية تقديم الحلول والمقترنات لأصحاب القرار بعد تحديد الأسباب وتحليلها، وذلك انطلاقاً من الهدف الرئيس لعملية الرقابة وهو التأكد من أن الأعمال تؤدي بأفضل الطرق بالمؤسسات التربوية.
- كما تحقق الرقابة الداخلية للمؤسسات التربوية مaily:(شمس الدين عبد العزيز، ٢٠١٧، ص ٦٦)
- التعرف على المشكلات والعقبات وتحديد الأسباب الرئيسية للمشكلات وتقديم الحلول، واكتشاف الأخطاء قبل استفحالها وفور وقوعها والمعالجة والتصحيح الفوري لها
 - التأكد من أن العمليات الإدارية تسير وفق المخطط المرسوم، والتثبت من أن المسؤوليات تؤدي بالشكل المناسب بعيداً عن الإسراف والهراء، وتحقيق نوع من النمطية أو التوافق لأداء العاملين، كما هو الحال في دراسة الوقت والحركة، ورفع الروح المعنوية وتعزيزها للبدعين، للحصول على المكافآت والحوافز
 - التأكد من أن العمل يسير ضمن الأنظمة المقررة، والتأكد من حسن استخدام الموارد البشرية والمادية، واكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب
 - منع وقوع الأخطاء من خلال نظام رقابي سليم وتحديد الاختصاصات والصلاحيات، ومنع تكرار الأخطاء واتخاذ الإجراءات العلاجية في الوقت والسعنة المناسبين، والإصلاح الإداري من خلال تكوين مفهوم لدى العاملين.
 - وأن الرقابة الداخلية موجودة من أجل مشاكلهم ورفع الكفاءة ، ومعرفة العقبات التي تعرّض سبيل الأداء الأمثل والوقوف على مظاهرها وأسبابها، وتقويم العاملين للوقوف على درجة كفاليتهم، وإعداد برامج لتدريب العاملين الذين يكون أداؤهم أقل من المستوى المطلوب، والوقوف على درجة التنسيق بين مختلف الوظائف والوحدات.

المحور الثاني: الاطار الفكري والمفاهيمى للهدر التعليمى فى الفكر التربوى والادارى المعاصر

ويوضحه البحث على النحو التالي

أولاً : مفهوم الهدر التربوى :

أ - الهدر لغويًا

الهدر في اللغة هو الباطل أو الساقط يقال: ذهب دمه هدرا ، وهو ما يبطل من دم وغيره.
هدر يهدى بالكسر، ويهدى بالضم هدرا، بفتح الدال أي بطل و هدرته والسلطان أبطله وأباحه
و دماءهم هدر بينهم أي مهدرة، و تهادر القوم أهدروا دماءهم، وذهب دم فلان هدرا أي باطلا
(محمد حسن، ٢٠١٤، ص ٤٧)

ب - الهدر التربوي في اصطلاح خبراء التربية :

وردت لمصطلح الهدر التربوي مجموعة من التعريفات على النحو التالي

الهدر التربوي يتمثل في الخسارة الناتجة عن زيادة نفقات التعليم في نفس الوقت الذي يكون فيه مخرجات هذا التعليم لا يتاسب مع هذه الزيادة ، أو الخسارة الناتجة عن استهلاك
أجهزة ومعدات التعليم التي لا يحسن استخدامها (نبيل محمد، ٢٠١٦، ص ٨٨)

ويرى البعض أنه انخفاض في الكفاءة التعليمية التي تؤثر على تحقيق الأهداف التي يرمي إليها من الناحيتين الكمية والنوعية نتيجة اختلال التوازن بين ما يتوفّر للتعليم من إمكانات أو مدخلات(أحمد عباس، ٢٠١٦، ص ٩٨)

وما ينتج عن هذا النظام من مخرجات تتمثل في إعداد الطلبة المتخرجين ونوعياتهم
والمستوى المتحقق منهم على ضوء ما رسم من أهداف تربوية(محمد عبد القادر، ٢٠١٥، ص ٩٦)

والبعض يحدد مفهوم الهدر التربوي بأنه خلل أو قصور أو سوء تشغيل واستخدام لأي
مدخل من مدخلات النظام التربوي ، ولأي عملية من عملياته عندما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها
الخاصة أو الإنتاجية العامة للنظام التربوي(فؤاد على، ٢٠١٩، ص ٥٧)

ويعني الهدر التربوي: وجود خلل بالتوزن الوظيفي للعملية التعليمية فيصبح حجم
مدخلاتها أكبر بكثير من حجم مخرجاتها، وهو ما يمثل عبئاً إضافياً على ميزانية التعليم،
ويعتبر تحدياً يواجه الجهات المشرفة على التعليم وتبييد لأهدافها وطاقاتها
(جودت عزت، ٢٠١٦، ص ٧٤)

ويعرف : بأنه مجموعة من الجهود الفكرية والمادية المبذولة في الحقل التعليمي ، والتي تحول دون تحقيق للأهداف الموضوعة لها بصورة كاملة من الناحيتين الكمية والنوعية(صالح على البهلوان، ٢٠١٢، ص ٨٧)

ويقصد بالهدر التربوي في مراحل التعليم المختلفة: الخسارة الناتجة في عمليات التعليم من خلال إعداد الطلبة الذين رسّبوا أو ترسّبوا وما ترتب على هذا من خسارة في الإنفاق على التعليم وفي الجهد المبذول فيه(صلاح الدين عبد العزيز، ٢٠١٩، ص ٨٧)

ويشار إلى الهدر التربوي من خلال عدم تحقيق الأهداف التي يصبو إليها النظام التعليمي من خلال ظاهرة الرسوب والتسلب(هنية يوسف، ٢٠١٧، ص ٨٧)

ثانياً: أنواع الهدر التربوي:

لمحاولة دراسة ظاهرة الهدر التربوي في النظم التعليمية فقد عقدت عدة مؤتمرات لبحث ظاهرة الهدر التربوي وتحديد أنواعه ومنها على سبيل المثال: حلقة مكتب اليونسكو الأقليمي للتربية في البلاد العربية بيروت، وكان موضوعها (كيفية خفض الإهدر المدرسي وتحقيق الاستثمار الأمثل لموارد التعليم) (Hada ,T,2010,P35)

وهناك ستة أنواع للهدر التربوي هي:(Kebede, Deribe , 2015,P20)

- ١- فشل النظام التعليمي في استيعاب جميع الملزمين مواجهة الطلب الاجتماعي عليه .
 - ٢- فشل النظام التعليمي في الإبقاء على بعض تلاميذه أو تمكينهم من الاستمرار بنجاح في المدة المقررة لمراحله التعليمية المختلفة.
 - ٣- عدم التوازن بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات القوى العاملة .
 - ٤- سوء الإدارة التعليمية، بشرط أن تفهم الإدارة التعليمية على إنها النظام التعليمي نفسه في حركته أي أنها العملية التي يتم بمقتضاها تهيئة الموارد التعاونية وتعبيتها وتوجيهها لتحقيق الأهداف المرجوة .
 - ٥- قصور النظام التعليمي عن تقديم تعليم جيد للذين ينجحون فيه ويترجون .
 - ٦- تخلف النظام عن مواكبة التغييرات التي تحدث في المجتمع .
- وقد حدد التربويون نوعين للهدر التربوي:(سليمان سند، ٢٠١١، ص ٣١٢)
- أ-الهدر التربوي الكيفي : وهو ما يتعلق بالكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.

١- **الكفاءة الداخلية :** ويقصد بها القيام بالأدوار المتوقعة منها وتشمل هذه جميع العناصر البشرية الداخلية في التعليم والتي تتولى البرامج التعليمية تحطيطاً وبناءً وتوجيههاً وإشرافاً وتنفيذهاً بما في ذلك النواحي الإدارية ، كما تشمل أيضاً المناهج الدراسية والأنشطة المصاحبة والخدمات التعليمية المتعددة وغيرها

٢- **الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي :** فيقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وجد النظام من أجله ومن الملاحظات الأساسية التي تؤشر في هذا المجال صعوبة قياس الهدر التربوي الكيفي بصورة مباشرة ، ولكن يمكن تقديره من خلال المؤشرات والقناع التي تسفر عنها البحوث والدراسات التقويمية .

ب- **الهدر التربوي الكمي: وهو ما يتعلق بالرسوب والتسرب .**

أ. **الرسوب :** وهو إخفاق الطالب في تحقيق الحد الأدنى من درجة النجاح في مادة ما أو مجموعة من المواد ، وهي من الأسباب البارزة لمشكلة التسرب والانقطاع عن الدراسة ، والرسوب عملية مكلفة اقتصادياً فتزيد من الإنفاق على عملية التعليم .

ب. **التسرب :** وهو ترك المدرسة دون إكمال لمرحلة ما من مراحل التعليم . ويكون الهدر هنا مرتبط بالخسارة الناتجة عن تسرب أو رسوب مجموعة من الطلاب ، وما ترتب عليه من إنفاق على التعليم والجهود المبذولة فيه ، أو عدم تحقيق أهداف النظام التعليمي من خلال ظاهري الرسوب والتسرب

ثالثاً: **أسباب الهدر التربوي**

ان **أسباب الهدر التربوي** بأنها : مجموعة العوامل التي تحبط الطالب وتحول بينه وبين انتقاله من صف إلى آخر، أو عدم نجاحه في مادة دراسية أو أكثر(إحسان بن صالح، ٢٠١٦، ص ١٨٩)

فإن أهم عوامل الهدر التربوي تتمثل في(عبد الله عبد الرحمن، ٢٠١٣، ص ١٢٨)

أ- **عوامل ترجع إلى إدارة المدرسة ومن أهمها :** شدة إدارة المدرسة وكثرة استخدامها للعقاب ، وكثرة تنقلات المعلمين أثناء العام الدراسي

ب- **عوامل ترجع للمعلم أهمها:** تركيز المعلمين على الطلاب المتفوقين ، وعدم إتاحة فرص المشاركة للجميع ، وقسماً بعض المعلمين في التعامل مع طلابهم .

ج- عوامل ترجع إلى المقررات الدراسية ومن أهمها : كثرة المقررات الدراسية ، وصعوبة بعض المقررات ، الاختلاف الكبير بين مقررات المرحلة المتوسطة ومقررات الثانوي

د- عوامل ترجع إلى الامتحانات ومن أهمها : صعوبة أسئلة الامتحانات وتشدد بعض الملاحظين وكثرة تهديدهم بالحرمان ، وكثرة أيام الامتحانات ، وامتحان أكثر من مادة في اليوم الواحد.

ه- عوامل ترجع إلى الإرشاد الطلابي ومن أهمها : عدم توفر الجو النفسي والاجتماعي المرجع داخل المدرسة ، وقلة اهتمام المرشد الطلابي بالمشكلات التي يعاني منها الطلاب، وأن ضعف التوجيه التعليمي للطلبة ، والفقر المدقع للأسرة يؤثر على تحصيل الأبناء ويدع من طموحاتهم .

بينما هناك قصور في نظام الامتحانات السائد الذي يركز على قياس قدرة الطالب على الحفظ بدلاً من التركيز على الفهم والاستيعاب، كذلك افتقار بعض المناهج إلى التسويق، وعدم استخدام طرق تدريس حديثة ، بالإضافة استخدام مدرسین غير مؤهلین (أ منه محمد، ٢٠١٢، ص ١٢٩)

رابعاً: ظواهر الهدر التربوي :

يمكن تناول ظاهرة الهدر التربوي والتي تمثل في الهدر الناتج عن الرسوب، والهدر الناتج عن التسرب والعوامل التي تؤدي إلى كل منها ويتم ذلك كالتالي :

أ. الهدر الناتج عن الرسوب :

يعرف الرسوب:الافتقار إلى النجاح عند بعض الطلبة في إنجاز أو إتمام الواجب المدرسي سواء كان إنجاز وحدة صغيرة ، كمشروع فردي أو عند إنجاز وحدة كبيرة كالعمل في المدرسة في موضوع أو صف ، وهو يتضمن غالباً عدم تحقيق ترفيع الطالب إلى صف أعلى(أيمن طلال، ٢٠١١، ص ١٦١)

ويعرف الرسوب بأنه: إعادة مراحل تعليمية معينة أو إعادة الصنوف نتيجة فشل التلاميذ في التكيف مع نظام التربية والتعليم ، بسبب عدم الاستيعاب أو عوامل اقتصادية وتربوية ونفسية(عبد السلام خميس، ٢٠١١، ص ٨٢)

والطلبة الراسبون هم الذين لم يستطيعوا إكمال متطلبات النجاح بسبب حالة الفشل في الامتحانات المقررة ولم يستطيعوا الحصول على درجة النجاح الصغرى ويعتبر الرسوب هو هدر جزئي داخل العملية التعليمية (نعمية محمد، ٢٠١١، ص ١٣٨)

ويعد الرسوب من المشكلات التي عانت منها جميع الدول ، فهي مشكلة عالمية أثارت انتباه كثير من التربويين والمخططين لما لها من آثار تربوية ونفسية واجتماعية ونتيجة لتطور علم اقتصاديات التعليم قد دخلت في جانب اقتصادي وسيبت هdraً اقتصادياً كبيراً في الموارد المالية المستمرة في قطاع التعليم (حضر حسن، ٢٠١٣، ص ٨٧)

العوامل التي تؤدي إلى الرسوب :

ترجم العوامل إلى (نعميم دهمش ، ٢٠١٥ ، ص ٢٠٣)

١- ضعف التوجيه التعليمي للطلاب

٢- قصور نظام الامتحانات الذي يركز على قياس القدرة على الحفظ بدلاً من التركيز على الفهم

٣- افتقار بعض المناهج إلى التشويق ، وعدم استخدام طرق تدريس حديثة .

٤- عدم استقرار الدراسة في بعض المدارس ، إلا في وقت متأخر

٥- استخدام مدرسين غير مؤهلين نفسياً ومهنياً .

٦- ضعف الصلة بين البيت والمدرسة وعدم متابعة أولياء الأمور لابنائهم .

ب . الهدر الناتج عن التسرب :

تعاني كثير من النظم التعليمية - لظروف ذاتية وموضوعية - من مشكلات عديدة منها مشكلة تسرب الطلبة من المدارس قبل إنهائهم للمرحلة الأساسية ، مما يؤدي إلى ارتفاع هؤلاء الطلبة المتربسين من مدارسهم إلى الأمية وحرمانهم من فرصة التعليم والدراسة والنمو الوظيفي والانهاء بهم بأن يشكلوا خسارة مادية ومعنوية وتنموية ، سواء لأنفسهم أو لأسرهم أو لمجتمعهم (محمد سمير ، ٢٠١ ، ص ٣١)

ولقد عرف الحليل التسرب بأنه : انقطاع الطالب عن المدرسة انقطاعاً كلياً قبل إتمام المرحلة التي يدرس فيها (زياد أمين، ٢٠١٥، ص ٨٧)

وإن كان الرسوب هدر جزئي، فإن التسرب هدر كلي، ويقصد به ظاهرة انقطاع التلاميذ عن الذهاب إلى المدرسة ، قبل انتهاء تعليمهم في المرحلة التي هم فيها)(سمر محمد، ٢٠١٧، ص ٦٤)

ومن العوامل المؤدية للتسرب (صعب إسماعيل، ٢٠١٨، ص ٤٦)

- ١- عدم ارتباط المناهج بحاجات المجتمع ، وعدم تلبيته لميول الأطفال و هوبياتهم .
- ٢- انخفاض مستوى الأسرة الصحي أو الاجتماعي أو الثقافي أو المادي.
- ٣- ضعف صلة المدرسة بالمجتمع مما يفقد المدرسة تعاون الأهل في حل مشكلة الغياب .
- ٤- عدم وجود تشريعات قضائية تعاقب أولياء الأمور الذين يخرجون ابنائهم من المدرسة .
- ٥- صعوبة المواصلات التي تحول دون التحاق الطالب بالمدرسة .
- ٦- عدم مراقبة حضور الطلاب، مما يعزى البعض في التراخي والتأخير والانقطاع عن المدرسة

المحور الثاني: الهدر التربوي بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت

ويوضحه البحث على النحو التالي

أولاً: واقع الهدر التربوي بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت

يسبب تسرب الطلاب - وخاصة القادرين على التعلم - هدراً كبيراً للأموال التي تنفق على المراحل المختلفة، وهو إهدار لرأس المال البشري، وقد يعود المتسرب إلى فئة الأميين مما يؤدي إلى عدم قبولهم في سوق العمل لتدني مستوى إعدادهم، وهذا يسهم في زيادة العمالة الأجنبية، ويمكن القول بأن التسرب من المشكلات التعليمية الغامضة، حيث يصعب تحديد أوقاته أو جميع أسبابه بدقة، لأن التسرب قد يحدث في بداية العام الدراسي أو وسطه أو في نهايته، وقد يترك الطالب المدرسة، ولكنه لا ينقطع عن الدراسة (اللجنة العليا لتطوير التعليم، ٢٠١٩، ص ١٠٠)

وفي الكويت نجد أن قانون التعليم الإلزامي ينص في المادة الأولى منه على أن يكون التعليم إلزامياً مجانياً من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة كما تنص المادة العاشرة منه على أن يعاقب والد الطفل أو ولد أمره المخالف، وعلى الرغم من ذلك فإن مشكلة التعليم الإلزامي لا تقف عند المتخلفين عن الالتحاق بالمدارس ولكنها تتعداها إلى الذين يلتحقون بها ثم يتركونها قبل إتمام فترة الإلزام (اللجنة العليا لتطوير التعليم، ٢٠١٩، ص ١٠٣)

ويعد الرسوب والتسرب من أهم المشكلات التي يعاني منها نظام التعليم المتوسط الكويتي، وتبلغ نسبة الرسوب (١٦,٥٪) للذكور، و(١٢,٥٪) للإناث، وأما التسرب فتبلغ نسبة (١٥٪) للذكور و(١٨٪) للإناث). وتعد هذه النسب المرتفعة مؤشراً لوجود هاتين المشكلتين في التعليم المتوسط ويرتبطان ببعضها من حيث النتيجة أو الأسباب، حيث إن أسباب الرسوب والتسرب كثيرة فمنها أسباب ترجع للطالب نفسه، وأسباب مدرسية، وأسباب أسرية، وأسباب اجتماعية (وزارة التربية، ٢٠١٩، ص ٨)

فالغياب المتكرر للطلاب وصعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية تعد من أسباب تعذر الطلاب وتقليل طموحاتهم. وقد يكون ذلك نتيجة صعوبة المناهج الدراسية أو ازدحام المقررات الدراسية وكثافتها مما يجعل الطالب ينفر من العملية التعليمية، أو بسبب أساليب التعليم والتدريس حيث يتبع المعلم أساليب الحفظ والتلقين ولا يتتيح الفرصة للتعبير وإبداء الرأي (قطاع البحوث التربوية والمناهج، ٢٠٢٣، ص ١٩)

كما أن ضعف المستويين الثقافي والاقتصادي للأسرة يحول دون مواصلة الأبناء للتعليم وتسرفهم من أجل العمل ومساعدة أولئهم مادياً، ولاشك أن المؤسسات التربوية وما تقوم به من عملية تعليمية ينظر إليها باعتبارها مؤسسات إنتاجية اقتصادية لابد أن يكون العائد منها مساوياً أو يزيد عن كلفتها المالية. والهدر التربوي نتيجة الرسوب والتسرب يقلل من عدد الخرجين وهنا تبدأ المشكلة بالتأثير السلبي على المجتمع، حيث أن أجمالي الفاقد المالي من ميزانية وزارة التربية نتيجة رسوب الطلبة في مراحل التعليم المتوسط لدولة الكويت يبلغ ٦٢.٥ مليون دينار كويتي من الإجمالي العام للمصروفات السنوية لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٢ البالغ ٥٥٩.١ مليون دينار كويتي وهذا الفاقد يشكل ١١٪ من ميزانية العام الدراسي المذكور (قطاع البحوث التربوية والمناهج، ٢٠٢٣، ص ٣٠)

ويتحقق ارتفاع نسب الرسوب والتسرب تخرج الطلاب المؤهلين والأكفاء مما يؤثر على قوة العمل وسماتها في المجتمع. حيث أن تكوين وتأهيل رأس المال البشري هو الهدف الذي يسعى إليه قيادات المجتمع للوصول إلى التنمية الشاملة وبالتالي فإن المؤسسات التربوية وأهمها المدارس هي المسئولة عن تكوين رأس المال البشري أي القوى المؤهلة والمدرية (وزارة التربية، ٢٠١٨، ص ٢)

ومن هنا يتضح أنه كلما ارتفعت نسبة الرسوب والتسرب يؤدي ذلك إلى الهدر في الموارد البشرية ذات الكفاءة والى تعطيل تحقيق أهداف وطموحات المجتمع في التنمية الشاملة.

ثانياً: دور الرقابة الداخلية في تقليل الهدر التربوي بمدارس التعليم المتوسط بدولة الكويت

أصبح موضوع الهدر التربوي في السنوات الأخيرة من الموضوعات المهمة التي تحظى باهتمام كبير من قبل العديد من المؤسسات، ويأتي هذا الاهتمام من رغبة هذه المؤسسات في تجديد الأداء وتحسينه، حتى يمكنها الاستجابة للعديد من المتغيرات التي تتسارع في ظروفها، والتي تستوجب التعامل معها بصورة تحقق لها الفاعلية والكافية، وقد نشأ مفهوم الرقابة الداخلية في مجال الصناعة والتجارة، ثم انتقل بعد ذلك إلى العديد من المجالات، وفي مجال التربية حظي أيضاً باهتمام كبير، وتجلّى هذا الاهتمام في سعي العديد من المؤسسات التعليمية إلى تبني هذا المفهوم وتطبيقه، وشمل ذلك مؤسسات التعليم قبل الجامعي (عبدالله الدويسان ،٢٠٢٢، ص ٨٥)

وتعتبر الرقابة الداخلية إحدى الأساليب الإدارية التي تهدف إلى تطوير أداء المؤسسات عن طريق بناء ثقافة عميقة ترتكز على فكرة الشمولية لتطوير تلك المؤسسات، وذلك من خلال وضع معايير خاصة وموضوعية لضمان جودة كل مكون من مكونات المؤسسة، إلى جانب التحسين المستمر في أداء الأفراد، وذلك عن طريق استثمار قدراتهم وتدعمهم مهاراتهم من خلال التنمية المهنية المستمرة وتقويض السلطة ونظم المساءلة وتوكيد الجودة والاستقلالية، وتقديم التغذية الراجعة والمستمرة لأدائهم، والتغلب على المعوقات التي تحول دون تحسين أدائهم(عبد العزيز عبد الله، ٢٠١٩، ص ٩٩)

فالرقابة الداخلية في التعليم عبارة عن منهج إستراتيجي تتكامل فيه مجموعة من القيم والمبادئ والنظم والأدوات والتقييمات لضمان وضبط وتحسين الأداء في كافة العمليات الإدارية مع جهود العاملين وتعاونهم للقيام بالعمل الصحيح وتلافي الأخطاء من خلال تطابق عناصر منظومة العمل مع المعايير والمواصفات القياسية المتعارف عليها محلياً وعالمياً وباستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة بمرنة وفعالية لتحقيق التميز في خدماتها ومخرجاتها ، وتلبية لاحتياجات وتوقعات المستفيدين من المؤسسة التربوية(سليمان عبد الرحمن، ٢٠١٩، ص ٥٨)

ولقد أصبح الاهتمام بالرقابة الداخلية مهماً في الفترة الحديثة في المؤسسات التعليمية بدولة الكويت، ومن ثم أصبحت مطلباً مهماً للخدمة التعليمية، وأصبح التوجه لها ميزة للمؤسسة التربوية، وتوضح علاقتها بالحد من ظاهرة الهدر التربوي في النقاط التالية(عوض عبدالله، ٢٠١٩، ص ٦٦)

١. الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب التعليمية والنفسية والروحية.

٢. زيادة الكفاءات التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع العاملين في المؤسسة التعليمية.

٣. ضبط وتطوير النظام الإداري في المؤسسة نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات.
٤. الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع والوصول إلى رضاهم.
٥. توفير جو من التفاهم والتراطط والتكميل بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية، والعمل بروح الفريق.
٦. تمكين الإدارة المؤسسة من تحليل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة.
٧. منح المؤسسة التعليمية الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي .
٨. ضمان استمرارية وثبات جودة الخدمات التعليمية، ومن ثم إرضاء أولياء الأمور والطلاب.
٩. تخفيض وتقليل إهار إمكانات المؤسسة من حيث الموارد ووقت العاملين(نواں الفریج، ٢٠١٧، ص ٥١)

وإن تطبيق الرقابة الداخلية في التعليم بدولة الكويت يعمل على تطوير شامل ومستمر لكافة الأنشطة والعمليات الإدارية على كافة المستويات، للحصول على أداء ذي كفاءة عالية، وذلك من خلال إعداد نظم تقويم متخصصة لكل من الطالب، أعضاء هيئة التدريس، والإداريين العاملين بالمدرسة للوصول إلى أعلى درجة من الأداء المتميز لهم (سلطان العنزي، ٢٠١٧، ص ١٩٣)

ومن أهم الأساليب التي يمكن أن تحقق مواجهة الهدر التربوى بدولة الكويت الأخذ بمبدأ الرقابة الداخلية التعليمية، ووضع آليات فاعلة للمراقبة والمساءلة الداخلية والتي منها ملحوظة:

- وضع نظام مدرسي يوضح للطلاب خطر الغياب والعواقب الناتجة عن ذلك.
- الإشراف المستمر على السجلات والملفات المدرسية الخاصة بالطلاب.
- الاهتمام بالانضباط المدرسي ومتابعة سجلات الطلاب ومتابعة الغياب بطريقة دورية. توزيع المهام والمسؤوليات على جميع أفراد المدرسة. متابعة المعلمين في المدرسة وتوزيع الأعمال فيما بينهم والتأكد من قيامهم بالأعمال الموكولة لديهم وإعداد التقارير السنوية ومحاسبة المقصرين منهم في حق الطلاب(نجلاء عايض، ٢٠١٧، ص ٧٨)
- الإشراف على صيانة المبني المدرسي وتطويره مما يجعله بيئة جاذبة للطلاب.

- عقد اجتماعات دورية لأعضاء هيئة التدريس للتفاهم والتشاور في الأمور المتعلقة بالعملية التعليمية ومشكلات الطلبة.(دلال العنزي،٢٠١٩،ص ٤٥)

- التأكيد من وفرا جميع المدرسين في جميع التخصصات داخل المدرسة. التأكيد من توافر جميع الكتب المدرسية في بداية العام الدراسي.

وهذا يعكس أهمية الرقابة الداخلية ودورها كضمانة أساسية لتحقيق الرؤى والأهداف المنشودة، وباعتبارها خياراً مهماً لابدّ منه في تحديد أوجه الاستفادة القصوى من مجموعة الإمكانيات والموارد البشرية والمادية، وحسن استثمارها في أقل جهد وتكلفة ممكنة.

المحور الرابع: المقترنات الإجرائية لدور الرقابة الداخلية في تقليل الهدر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت

يُقدم البحث الحالي مجموعة من الآليات الإجرائية لتعزيز دور الرقابة الداخلية في تقليل الهدر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت وذلك على النحو التالي:

- وجود نظام قوى للرقابة الداخلية في ظل النمطين المركزي واللامركزي في التعليم.

- يتطلب من مديريات التربية والتعليم وضع دليل للرقابة الداخلية على مستوى المدارس، كما يتطلب منهم وضع الخطط والبرامج التي تضمن تطبيق المعايير القومية للتعليم في المدارس، وتأسيس نظام لامركزي لاتخاذ القرارات.

- وضع معايير تكفل تعيين أعضاء هيئة تدريس قادرين على تطوير وتدريس المناهج العلمية بكفاءة.

- تطوير أساليب اختيار القيادات المدرسية، بحيث يتم الاختيار بناءً على الخبرة والاستعداد والقدرة على الإدارة والإبداع فيها، وكذلك امتلاك القدرة على التعاون والتفاعل مع العاملين في المدرسة.

- تعزيز ثقافة المسؤولية لدى الجميع في المؤسسات التعليمية وأنهم رقباء على أنفسهم ويعلمون على تقويم أنفسهم (التقويم الذاتي).

- وضع معايير واضحة ومحددة وأدلة إجرائية لتحديد الواجبات والعقوبات. تعديل اللوائح والأنظمة في التعليم لتتضمن كافة الأنظمة التي تضمن تطبيق المحاسبية.

- منح صلاحيات لمديري التعليم تختص بالرقابة الداخلية في العمل.

- وضع معايير واضحة ومحددة يتم تقييم أداء المدرسة في ضوئها، وفي نفس الوقت تتمتع النظم المحلية والمدارس بحرية عالية في تطبيق تلك المعايير واللوائح. وضع دليل إرشادي للمرجعين عن الكيفية التي تتم بها المحاسبية وأهدافها. العمل على تطبيق لوائح ملزمة تدعم تطبيق الرقابه الداخلية في إدارات التعليم بالمناطق التعليمية.

- وجود تلازم بين الرقابه الداخلية الداخلية والخارجية التي تتولد بين العاملين في المجتمع المدرسي.

- وجود وحدة للرقابه الداخلية بكل إدارة تعليمية يسند إليها متابعة تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتطبيق.

- استخدام التقنيات الحديثة لتسجيل البيانات وتصنيفها، واستخراج النتائج والارتقاء بالإمكانات المادية بالمؤسسات التعليمية، لما في ذلك من أهمية في تحقيق جودة الأداء تمهدًا لاعتمادها، وأيضاً توفير قاعدة بيانات عن (المديرين - الموظفين - الإدارات - البرامج) يمكن توظيفها في عملية تطبيق الرقابه الداخلية

- تقوم الإدارات التعليمية المختلفة بإعداد برامج لزيارة المدارس للتحقق من انتظام العملية التعليمية وليس لتصيد الأخطاء بها، كما تقوم بمتابعة تطبيق المعايير القومية للتعليم لتحقيق التعليم المتميز للجميع.

- إعلان التقارير الخاصة بالرقابه الداخلية المدرسة في كافة النواحي التعليمية إلى الآباء، لكي يتمكنوا من مقارنة أداء المدارس واختيار المدرسة التي تناسب أبنائهم في ضوء مستويات الأداء المعونة.

- توفير نظام جيد للمحاسبية يشكل حافزاً قوياً لدى أعضاء فريق العمل المدرسي .

- أعضاء هيئة التدريس والإداريين لتوفير خدمة عالية الجودة.

- تطبيق الرقابه الداخلية في مدارس التعليم المتوسط بدولة الكويت، لأن هذه المدارس أصبحت عرضة للفحص والتقييم والانتقاد أكثر من ذي قبل.

- إسناد مسئولية التقويم والمحاسبية لجهة مستقلة ضماناً للشفافية والعدالة.

- ضرورة توافق بيانات التقويم مع الأهداف المضمنة في الخطط الموضوعة. عند تطبيق نظم الرقابه الداخلية لابد من وجود مجموعة من الخبراء لتوضيح المسؤوليات التي يكلف بها أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالمدرسة بدقة، لأنه يتم تقييم المدرسة ككل.

- يقوم الخبراء بكتابة تقارير عن أحداث وآليات عملية المراجعة بالمدرسة لتشمل الحوافز أو فرض العقوبات على المدارس ذات الأداء الضعيف، وتكون الحوافز على شكل مكافآت من أجل تشجيع الجهود الأكثر فعالية في تحقيق النتائج.
- وجود جهات مسؤولة عن مراجعة الأداء المدرسي وتقديم التغذية الراجعة لها لتحسين أداء التلاميذ وتطوير أداء المدرسة ككل.

المراجع:

اولاً: المراجع العربية

- ١) ابراهيم سالمة، دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء المعلمين بمدارس وكالة الغوث بغزة من وجهة نظر المديرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،جامعة غزة. ٢٠١٩.
- ٢) إحسان بن صالح.أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة أنرون والدروس المستفادة منها.الندوة الحادية عشر لسبل تطوير المحاسبة. الرياض،٢٠١٦،ص ١٩٨.
- ٣) أحمد الخطيب عبد المقصود، إدارة الجودة الشاملة (تطبيقات تربوية)،مكتب التربية العربي لدول الخليج،الرياض. ٢٠١٧،ص ٢٣١.
- ٤) أحمد زبيدات، ضغوط العمل وعلاقتها بمستوى الأداء الوظيفي لدى مديري مدارس التربية والتعليم في لواء قصبة المفرق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت،الأردن،٢٠١٤،ص ١٣٨.
- ٥) أحمد عباس بله، الاحتياجات التدريبية للقيادات التربوية ودورها في مواجهة مشكلات الهدر التربوي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان. ٢٠١٦،ص ٩٨.
- ٦) أحمد مانع صنيهب شرار، مدى فاعلية اجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان،الأردن. ٢٠١٢،ص ٦٨.
- ٧) أحمد محمود، الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة دراسة تحليلية" ، مجلة الدراسات التربوية والنفسية ،كلية التربية بالزقازيق، العدد (٩٦)، ٢٠١٧،ص ٨٥
- ٨) أنه محمد النزاهة والشفافية و المسائلة في قطاع التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة غزة الاسلامية، ٢٠١٢،ص ١٥١١٢٩
- ٩) أيمن طلال يوسف.دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الصالح، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة غزة، ٢٠١١،ص ١٦١

- (١٠) بسام أبو حشيش، درجة ممارسة مديرى المدارس الثانوية بمحافظة غزة للمساءلة تجاه المعلمين. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). م، ١٨، ع(٢)، ٦٢٦-٥٩٧، ص ص: ٦٢٦.
- (١١) توفيق عبد الهادي، "الرقابة الإدارية: المفهوم والممارسة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١١، ص ص: ١٨٠-١٨١.
- (١٢) جاسم محمد الحمدان، تسرب الطلبة الكويتيين من التعليم العام الحكومي. المجلة التربوية، جامعة الكويت، ٢٠١٨، ص ص ٦٢، ١٠١-١٥٠.
- (١٣) جودت عزت، الإدارة المدرسية الحديثة: مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية، القاهرة: الدار العلمية الدولية، ٢٠١١، ص ٧٤.
- (١٤) حسن مرح، الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديرى المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية. ٢٠١٨.
- (١٥) حسين عبد الهادي توفيق، الرقابة الإدارية المفهوم والممارسة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ٢٠١١، ص ٨٤.
- (١٦) حسين عبد الهادي توفيق، الرقابة الإدارية المفهوم والممارسة دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ٢٠١١، ص ٨٤.
- (١٧) خالد الخطيب، "الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٨، ص ٦١.
- (١٨) خالد الشريف، دور الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في مدارس التعليم العام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عمان. ٢٠١٩.
- (١٩) خضر، حسن. خصوصية نشوء وتكوين اللجان الرقابية. جامعة بير زيت. ٢٠١٣، ص ٨٧.
- (٢٠) دلال العنزي، اثر الرقابة الإدارية على الحد من التسرب المدرسي في مدارس التعليم العام المسببات والدوافع. دراسة في إطار مشروع إصلاح التعليم في الكويت، الملتقي الفكري العربي. ٢٠١٩، ص ١٥٤.
- (٢١) دهمش نعيم. تدقيق وتقدير كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية. الأردن: مجلة الدراسات التربوية، المجلد الثاني عشر ، العدد الخامس ٢٠١٥، ص ٢٠٣.

- (٢٢) رشا حامد ، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المسائلة الإدارية في وزارة التربية." المجلة الأردنية ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٧ ، ص ١٠٧
- (٢٣) زياد أمين،"تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية،جامعة الاردنية، ٢٠١٥ ، ص ٨٧
- (٢٤) سعود بن موسى الصلاحي، درجة تأثير المشكلات المدرسية على أداء مديرى مدارس التعليم العام بمحافظة الليث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠١٨ ، ص ٨٩
- (٢٥) سلامه عبد العظيم حسين،اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٨ ، ص ٧٤
- (٢٦) سلطان العنزي،مدى إسهام الرقابة الداخلية في امتلاك مديرى المدارس بدولة الكويت للكفايات الإدارية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد (١٤) العدد (١)، ٢٠١٧: ص ١٩٣ - ٢٠١
- (٢٧) سليم محمود نور الدين،دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية بغزة، ٢٠١٨، ص ٧٨
- (٢٨) سليمان سند.أثر هيكل أنظمة الرقابة وفقا لنظام COSO على أهداف الرقابة – حالة الشركات الصناعية الأردنية.الأردن : مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٨ ، العدد ١ ، ٢٠١١ ، ص ٢١٢
- (٢٩) سليمان عبد الرحمن،الرقابة المدرسية وتبنيها قوتها البشرية في المؤسسات التربوية بدولة الكويت،دار الفلاح للنشر والتوزيع. ٢٠١٩ ، ص ٥٨
- (٣٠) سمر محمد شاهين.واقع الرقابة الادارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة غزة: كلية إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية ٢٠١٧ ، ص ٦٤
- (٣١) شمس الدين عبد العزيز،تطوير أداء المديرين بوزارة التربية في الكويت "بدائل مقترحة في ضوء فلسفة القيادة التحويلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة. ٢٠١٧ ، ص ٦٦
- (٣٢) صالح على البهلوان ،المعوقات التنظيمية والفنية التي تواجه مديرى المدارس الحكومية بمحافظة جدة من وجهة نظرهم : دراسة وصفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ٢٠١٢ ، ص ٨٧

- (٣٣) صلاح الدين عبد العزيز، واقع إدارة المنظومة التعليمية في مصر وضرورة حوكمتها – ورقة عمل، مؤتمر "التعليم" في الوطن العربي في الألفية الثالثة" ١٦ -
- ٨٧ فبراير، ٢٠١٩، ص
- (٣٤) عبد الحسين وأخرون زويحف ، الإهار الكمي في التعليم العام والمهني مجلة دراسات تربوية، العدد (٤)، ٢٠١٨، ص ١٢٧
- (٣٥) عبد السلام خميس. أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٨٢
- (٣٦) عبد العزيز حبتو، "أصول ومبادئ الإدارة العامة"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ٢٠١٨ ، ص: ٧٤.
- (٣٧) عبد العزيز سليمان الفريج،مشكلات العملية التعليمية بالمرحلة المتوسطة في دولة الكويت،مجلة مكتب التربية العربي لدول الخليج،ع ٢٦،٢٠٢٣ ،ص ٤٧
- (٣٨) عبد العزيز عبد الله. الرقابة الإدارية بالمؤسسات التربوية بالكويت: عالم المعرفة، ٢٠١٩، ص ٩٩
- (٣٩) عبد الله عبد الرحمن."الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية. الرياض، ٢٠١٣، ص ١٢٨
- (٤٠) عبد المحسن الفريج ، دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود، الرياض. ٢٠١٨.
- (٤١) عبدالله الدويسان ، دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة التسرب الدراسي بمدارس الكويت. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تقرير المرصد العربي للتربية. التعليم في الوطن العربي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٢٢، ص ٨٥
- (٤٢) عطاف محمد الزيارات، تصور مقترن بتحسين الأداء الإداري بمدارس التعليم الثانوي الحكومي بفلسطين علي ضوء اتجاهات الفكر الإداري المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الدول العربية، معهد البحث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٧ ، ص ٨٧
- (٤٣) عوض عبدالله،الرقابة المدرسية،مواجهة الرسوب في الامتحان.مجلة كلية التربية جامعة الكويت،المجلد(١٢)، العدد (١)، ٢٠١٩. (٦)، ص ٦٦

٤٤) فارس علوش. "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية". رسالة دكتوراه. الرياض. ٢٠١٠، ص ٧٨

٤٥) فايز أحمد صالح، دور مركز التطوير التربوي بوكالة الغوث الدولية بغزة في تطوير الأداء الإداري لمديري المدارس وسبل تفعيله، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠١٥، ص ١٤٢

٤٦) فليح حسن خلف، اقتصadiات التعليم وتخطيده. اريد عالم الكتب الحديث. ٢٠١٧، ص ٦٨
٤٧) فؤاد على، المشكلات الإدارية التي تواجه مديرات مدارس البنات في التعليم الأساسي بمحافظات غزة وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة الجامعة الإسلامية، ٢٠١٩، ص ٥٧

٤٨) قطاع البحث التربوية والمناهج : تعرف حجم ظاهرة التسرب في الصنوف النهائية في مراحل التعليم العام في دولة الكويت في الفترة من ٢٠١٧/٢٠١٨ - ٢٠١٨/٢٠١٧ ، دراسة وثائقية إحصائية وميدانية، وزارة التربية، دولة الكويت، ٢٠٢٢، ص ١٩

٤٩) اللجنة العليا لتطوير التعليم : الطرق إلى تطوير التعليم في الكويت : تقرير إستراتيجي وزارة التربية، دولة الكويت، ٢٠١٩، ص ٩٧-١٠٢ .

٥٠) محمد الدريج ، الدعم التربوي وظاهرة الفشل الدراسي . سلسلة دفاتر في التربية، الرباط. ٢٠١٩، ص ٢٤

٥١) محمد الصيرفي، الإدارة التربوية ، دار الفكر الجامعي. ،الإسكندرية، ٢٠١٨، ص ١٣١

٥٢) محمد الفاعوري ،"الادارة بالرقابة"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٨، ص: ٢٥

٥٣) محمد بركان ، التسرب المدرسي عوامله نتائجه وطرق علاجه. مقال منشور بمجلة الرواسي، العدد (٤)، ٢٠١٧، ص ٩٥

٥٤) محمد حسن، أساسيات الإدارة التربوية، الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٤٧

٥٥) محمد سرحان المخلافي. عوامل الهدر التربوي في التعليم الجامعي كما يتصورها الطلبة كلية التربية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (١) العدد (١)، جامعة صنعاء. ٢٠١٨، ص ٢٨

- ٥٦) محمد سمير، "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة COSO ، اعتماد أنموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى إمكانية تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية في القطاع العام. رسالة ماجستير غير منشورة غزة: كلية إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية" ٢٠١٠، ص ٣١
- ٥٧) محمد عبد القادر الجاسم،الفقد المالي الناتج عن رسوب الطلبة في مدارس التعليم العام في دولة الكويت دراسة تحليلية،مركز الدراسات المستقبلية بوزارة التربية بدولة الكويت، ٢٠٢٣، ص ٧٨
- ٥٨) محمد عبد القادر،الإدارة المدرسية الحديثة، ط ٢، دار الشروق، عمان، ٢٠١٥، ص ٩٦
- ٥٩) محمد عبود الحراشة ،تقييم فاعلية أداء مدير المدرسة لأدواره المتوقعة من وجهة نظر مديرى مدارس محافظة المفرق، المجلة العلمية، كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ١٩، العدد ١، ج ٢، ٢٠١٣، ص ٨٨٩-٩١٩.
- ٦٠) محمد هزاع الحسيان،التطوير الإداري في مؤسسات التعليم العام في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة في دولة الكويت،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة اليرموك. الأردن. ٢٠١٥.
- ٦١) مصعب إسماعيل،"دور" نظم وتقنيات الاتصال الإداري في خدمة اتخاذ القرارات حالة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة غزة: كلية إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية ٢٠١٨، ص ١٤٦
- ٦٢) ميشيل -أرمسترونج ، المرجع الكامل في تقنيات الإدارة . المملكة العربية السعودية:مكتبة جرير، ٢٠١٤، ص ١٣٢
- ٦٣) ناظم الزبيدي،إدارة الجودة الشاملة مفهومها وأسلوب إرサئها، مجلة الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد، العدد (٤). ٢٠١٨، ص ٩٦
- ٦٤) نبيل محمد،الشفافية التنظيمية. بغداد. ٢٠١٦، ص ٨٨
- ٦٥) نجلاء عايش،درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى مديرى المدارس المتوسطة بدولة الكويت.المجلة الدولية المتخصصة. ٢٠١٧، ص ٧٨
- ٦٦) نعيمة محمد. "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة." رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة غزة. ٢٠١١، ص ١٣٨
- ٦٧) نوال الفريج، أساسيات المراقبة الداخلية للمؤسسات التربوية، دار ال صباح للنشر ، الكويت. ٢٠١٧، ص ١٥١

- (٦٨) هنية يوسف محمود، المشكلات التي يواجهها مديرى مدارس وكالة الغوث الدولية للمرحلة الأساسية من وجهة نظر مديرى هذه المدارس ومعلميها في محافظات شمال فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٧، ص ٨٧.
- (٦٩) توفيق عبد الهادي، "الرقابة الإدارية: المفهوم والممارسة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١١، ص ص ١٨٠-١٨١.
- (٧٠) وزارة التربية : ظاهرة التسرب الظاهري في المدارس المتوسطة، أسبابها ومقترناتها لمواجهتها، إدارة الأنشطة التربوية، الكويت، ٢٠١٩، ص ص ٥-٩.
- (٧١) وزارة التربية : قانون التعليم الإلزامي، دولة الكويت، ٢٠١٨، ص ص ١-٢.
- (٧٢) وليد أحمد أسعد، الفاعلية المدرسية. مكتبة المجتمع العربي، عمان، ٢٠١٥، ص ٣٦.
- (٧٣) ياسين محمد، فاعلية الرقابة الداخلية لدى مديرى المدارس الحكومية الأساسية ومديراتها في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة غزة، ٢٠١٨.

ثانياً:المراجع الاجنبية

- 1) Beuren.I .M &Teixyera.S.A: "Evaluation of Management control system in higer education institution with the performance Management and control system. journal of information system and Technology Management, 11,(1).2019,pp189-191.
- 2) Campbell, Mary, and Gary W. Adams."Adding Significant Value with Internal Controls." CPA,Vol. 7 No. 4.2016,p178
- 3) De, Saw & Semous.High School dropouts "Implications in the economic development of West Virginia". Research paper.2017p98
- 4) Diaz, Antonia,Personal, Family, and Academic Factors Affection low Achievement in Secondary School. Electronic Journal of Research in Educational Psychology.2013,p65
- 5) Eccles, J.S & Others,Motivation In: Isenberg. Hand book of Child Psychology. New York.2017,p96
- 6) Femke, Geijsel and others,Transform Leadership effects on teachers commitment and effort toward school reform, Journal of Educational Administration, No.(5), Vol.(41).2013,p62
- 7) Hada, Bhupendra,Problems of Educational Wastage in Primary Level Education of Nepal: Some Suggestions to Reduce It, Tribhuvan University Journal, 27(1-2),2010,pp35–42
- 8) Hubbard. P: putting the power of transparency in context information's Role Reducing Corruption In Uganda.sEducation Sector. Working Paper, 136.2021,pp1.13.

-
- 9) Kebede, Deribe Debella; Demissie, Endale Berhanu & Estifanos, Ashebir Bezabih, Factors Contributing to Educational Wastage at Primary Level: The Case of Lanfuro Woreda, Southern Ethiopia, Global Journal of Human-Social Science, 15 (6) Version 1,2015,pp 9- 20
- 10) Mohamad_Azizal Abd Aziz, Jamaliah_Said& Mahmudul Alam:" assessment of the practices of internal control system in thpuplic sectors of Malaysia", Asia-Pacific Management Accounting Journal, , 10 (1), 2019, p p 43-62
- 11) Nimwegen, T; & Lujik, H. : Managing Values and Ethics in an International Banks. International Journal for Cultural Management,4(1),2014.p105
- 12) Noor Safia.& Iqbel .Mohmmed .Developing Strategy for The Administrative control in Kkyber Pahktunkhwa interdisciplinary journal of of High school principles contemporary research in business. 5.(6).2020.pp539.- 545.
- 13) Robbins,Stephen & Coulter,Mary,Management 6th ed .m",Upper Saddle River, New Jersey ,Prentice Hall.2018,p69